

Distr.: General
4 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عام ٢٠١٠

موجز

لقد خلّف الركود الاقتصادي العالمي أثرا سلبيا على النشاط الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٩، لكن تأثيره كان أخف مما تنبأت به التوقعات في البداية. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي على صعيد القارة من ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض أسعار الصادرات الأفريقية والطلب عليها وحجم التدفقات والتحويلات المالية إلى أفريقيا (الشكل الأول). وشكّل ذلك تحولا كبيرا عن النمو المرتفع نسبيا الذي سجّل باطراد في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الست الماضية. وبفعل تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، تراجعت معدلات التضخم مما أسهم أيضا في انخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية على الصعيد الدولي وجودة المحاصيل الزراعية في بعض أنحاء القارة. وقد أفسح ضعف النمو الاقتصادي والتفاؤل بخصوص معدلات التضخم المتوقعة المجال أمام المصارف المركزية لتيسير الشروط النقدية. واتخذت السياسات المالية طابعا توسعيا أيضا في إطار السعي إلى التخفيف من آثار الأزمة على مستويات حدة الفقر ودعم الطلب المحلي. غير أن الفسحة المالية اللازمة للهياكل الأساسية والنفقات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي لم تكن متوافرة لجميع البلدان، وهو أمر لازم للتخفيف من حدة آثار الأزمة ودعم التنوع الاقتصادي.

* E/2010/100



وقد أدى النشاط الاقتصادي الفاتر إلى تدهور حالة العمالة، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة. واستفحلت حدة الفقر أو أنها ظلت مرتفعة. ومن المتوقع أن يكون تأثير الأزمة على الصحة والتعليم حادا، حيث ستكون الفئات الضعيفة الأكثر تضررا. ومن المرجح أن يؤدي الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية عموما على الرعاية الاجتماعية إلى تعطيل عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالحد من الفقر والجوع والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وضمان "العمل اللائق للجميع".

وستتوّض احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا والأهداف العامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ما لم تُتخذ إجراءات حريئة لضمان أن تلتمس البلدان الأفريقية السبل الكفيلة بتحقيق نمو يكون مرتفعا ومستداما ويرتكز على إيجاد فرص العمل، وأن تضع تحقيق التنمية الاجتماعية في صدارة برنامجها الإنمائي. فمن الممكن أن يتحقق النمو الاقتصادي القوي والمستدام وأن تزداد الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل عن طريق تنويع قاعدتي الإنتاج والتصدير. ولذا يجب توسم الحرص على ضمان أن تولي سياسات الاقتصاد الشامل اهتماما خاصا للأهداف الحقيقية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي والعمالة.

المحتويات

الصفحة

أولا -	تطورات الاقتصاد العالمي	٣
ثانيا -	الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٩	٥
ثالثا -	انخفاض معدلات التضخم، ما عدا في بلدان قليلة	١٠
رابعا -	تيسير الشروط النقدية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي	١٠
خامسا -	تدهور الأرصدة المالية في غالبية البلدان الأفريقية في عام ٢٠٠٩	١١
سادسا -	ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في معظم بلدان القارة	١٢
سابعا -	تدهور أرصدة الحسابات الجارية في غالبية بلدان القارة	١٢
ثامنا -	الاتجاهات الحديثة في التنمية الاجتماعية في أفريقيا	١٤
تاسعا -	انتعاش اقتصادي عام ٢٠١٠، لكنه معرض لمخاطر الهبوط	٢٢
عاشرا -	الخاتمة والتوصيات	٢٣

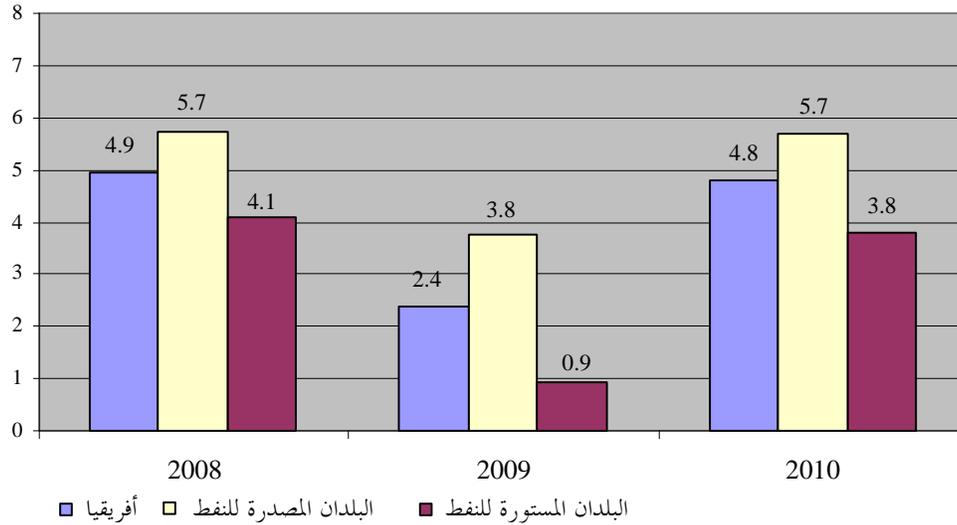
أولا - تطورات الاقتصاد العالمي

انكماش الاقتصاد العالمي وتوسع نطاق الحسابات الجارية في عام ٢٠٠٩

١ - انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، بما يمثل انخفاضا عن نسبة النمو الإيجابي، وإن كان متواضعا، الذي سُجل في عام ٢٠٠٨، مع تباطؤ النشاط في البلدان المتقدمة والبلدان ذات الاقتصاد النامي على حد سواء. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في حجم التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال، بدأ الاقتصاد العالمي في الاستقرار منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، بفعل الدعم الكبير الذي حظي به من اتخاذ تدابير لا نظير لها في مجال سياسات الاقتصاد الشامل والسياسات المالية. وقد سجلت البلدان النامية عموما أداءً أفضل من البلدان المتقدمة النمو. فقد اتسع نطاق النشاط الاقتصادي للمجموعة الأولى ككل بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما انكمشت اقتصادات المجموعة الثانية بنسبة ٣,٤ في المائة. ويخفي الرقم الإجمالي المسجل في البلدان النامية أوجه التفاوت فيما بين هذه المجموعة. وقد كانت بلدان شرق آسيا وجنوب آسيا أقل تأثرا بالركود الاقتصادي العالمي. فقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين شهدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى معدلات انكماش في العالم النامي (أي ما نسبته ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدل نمو نسبته ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨). ويتواصل اتساع رقعة الاختلالات في الحسابات الجارية في الاقتصادات الرئيسية وقد كانت اختلالات كبيرة قبل اندلاع الأزمة.

الشكل الأول

نسبة النمو في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط في أفريقيا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (النسبة المئوية)



المصدر: العمليات الحسابية للجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات وارادة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

تسجيل هبوط حاد في أسعار السلع الأساسية وحجم التجارة العالمية

٢ - أدى انخفاض الطلب العالمي على السلع الأساسية الرئيسية للبلدان الأفريقية الموجهة للتصدير مثل النفط الخام والبن والقطن وأخشاب الأشجار الاستوائية إلى انخفاض أسعار تلك السلع انخفاضا كبيرا في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ولا سيما بمقارنتها بالمستويات المرتفعة القياسية التي بلغت في منتصف عام ٢٠٠٨. بيد أن هذه الأسعار عادت لترتفع من جديد بشكل قوي في الربعين التاليين، ومن المتوقع أن تستقر في عام ٢٠١٠. كما ارتفعت في المتوسط أسعار النفط الخام بنسبة ٣٦ في المائة عن مستوى مؤشر أسعار السلع الأساسية. وبعد أن بلغ إجمالي مؤشر أسعار المواد الغذائية ذروته في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عاود الانخفاض على نحو مطرد بعد ذلك التاريخ. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٩، انخفض إجمالي مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة ٧٧ في المائة من مستوى ذروتها قبل ذلك التاريخ. وتراجعت أسعار جميع المواد الغذائية والمشروبات الاستوائية الرئيسية، ما عدا أسعار الكاكاو والسكر. فقد ارتفعت أسعار السكر بنحو ٤٠ في المائة بينما زادت أسعار الكاكاو بنسبة

٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وانخفضت أسعار الذرة بنسبة ٢٥ في المائة والقمح بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ مواصلة بذلك اتجاهها التنزلي الذي بدأ في مطلع عام ٢٠٠٧.

٣ - وبالإضافة إلى انخفاض الأسعار، تراجع حجم التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، انخفض حجم الصادرات العالمية بنسبة ١٢,٤ في المائة. وشهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية إلى البلدان النامية انخفاضا كبيرا في عام ٢٠٠٩.

توقع انتعاش الاقتصاد العالمي بقيادة الصين والهند في عام ٢٠١٠

٤ - في سياق استشراف المستقبل، من المتوقع أن تقود الاقتصادات الناشئة، ولا سيما الصين والهند، تعافي الاقتصاد العالمي وتحفز النمو في أفريقيا بصورة مباشرة من خلال زيادة الطلب على صادرات أفريقيا من السلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال إليها، وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها الإيجابي على الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

ثانياً - الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٩

تباطؤ كبير في النمو في عام ٢٠٠٩

٥ - تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو ملحوظ في أفريقيا عموماً في عام ٢٠٠٩، وإن كان قد أبدى نوعاً من المرونة بالمقارنة مع الفترات السابقة من الركود الاقتصادي. وكانت أساليب التعامل مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية أفضل من نظيراتها في الفترات السابقة، حيث راكم عدد من البلدان مستويات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية والمدخرات المالية وسجل انخفاضا في حجم ديونه. وقد أفسح هذا النهج الحصريف مجالاً كافياً للبلدان، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط، لكي تتخذ إجراءات على صعيد السياسات العامة في أعقاب التباطؤ الاقتصادي العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٩؛ وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩). واختلفت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي باختلاف البلدان والمناطق دون الإقليمية.

تباين أداء النمو بين المناطق دون الإقليمية وداخلها

٦ - حققت البلدان المصدرة للنفط في المتوسط توسعاً أكبر من نظيراتها المستوردة له، ويُعزى ذلك في جزء كبير منه إلى تحسن الظروف المواتية في البداية التي مكّنت تلك البلدان من تجاوز الركود الاقتصادي العالمي، بما في ذلك تعاضم حجم فوائضها المالية وفوائض حساباتها الجارية وقوة مراكزها المالية من حيث احتياطيها من العملات الأجنبية وانخفاض

ديونها. كما أظهر عدد قليل من البلدان المستوردة للنفط، منها المغرب وإثيوبيا وأوغندا وجيبوتي وزامبيا ورواندا وملاوي، مرونة كبيرة، حيث سجّلت نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة فاقت ٥ في المائة بفعل مجموعة متنوعة من العوامل الخاصة بكل بلد بعينه. وتوسعت اقتصادات منطقة غرب أفريقيا بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، حيث تجاوزت اقتصادات شرق أفريقيا لتصبح أسرع الاقتصادات نمواً في هذه المنطقة دون الإقليمية. وتبع منطقة غرب أفريقيا كل من شرق أفريقيا (٤,٣ في المائة)، وشمال أفريقيا (٣,٦ في المائة)، وأفريقيا الوسطى (١,٨ في المائة) وأفريقيا الجنوبية (١,١ في المائة) (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

أداء النمو في المنطقة دون الإقليمية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (النسبة المئوية)



المصدر: العمليات الحسابية للجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات واردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٧ - وانخفض النشاط الاقتصادي في أفريقيا الوسطى مع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وسُجّل انكماش اقتصادي في غابون، حيث أفضى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره إلى انخفاض إيرادات الحكومة، مما أدى بدوره إلى انخفاض الإنفاق الحكومي. وأسفرت تطورات مماثلة عن تباطؤ النمو على نحو حاد في أنغولا، حيث لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً إلا بنسبته

٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع نسب نمو مطرد تتألف من رقمين في السنوات الأخيرة. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في تشاد بسبب ضعف أداء القطاع الزراعي. وتباطأ النمو الاقتصادي على نحو كبير في غينيا الاستوائية، لكنه ظل إيجابياً بفعل ارتفاع منتجات الهيدروكربون وزيادة الإنفاق الرأسمالي. وأدى انخفاض أسعار النفط وإنتاجه كذلك وتباطؤ النشاط في قطاع الأخشاب والقطاع الصناعي إلى إبطاء نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكاميرون.

٨ - وانتعش النمو الاقتصادي في بلدان أخرى من هذه المنطقة دون الإقليمية. فقد حققت الكونغو نموًا في ناتجها المحلي الإجمالي بلغ ٧,٤ في المائة بفضل زيادة إنتاج النفط. ونما اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى بدرجة معتدلة، نظراً لزيادة حجم الدعم المقدم من الجهات المانحة وزيادة مستوى الاستثمارات في قطاع التعدين.

٩ - وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي لشرق أفريقيا قوياً نسبياً بالرغم من التباطؤ الذي شهده. وتوسع نطاق النشاط الاقتصادي بنسبة ٤,٣ في عام ٢٠٠٩. مما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٦,٤ في المائة التي سجلها في عام ٢٠٠٨. ويتجلى هذا الأداء على نحو أفضل إذا قورن بحالة جفاف شهدتها هذه المنطقة دون الإقليمية أدت إلى تقليص النمو في قطاعي الزراعة والصناعة الزراعية. وحقق الاقتصاد الإثيوبي نمواً بنسبة ٨,٥ في المائة، يعزى جزئياً إلى الأداء القوي للنشاط غير الزراعي، ولا سيما قطاع الخدمات، والإنفاق الحكومي الكبير. وأسهم الاستثمار في تنمية الهياكل الأساسية في جيبوتي وازدهار النشاط في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في أوغندا ورواندا في الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدين بنسبة ٥ في المائة أو أكثر.

١٠ - وفي المقابل، أدى انخفاض إيرادات تصدير المعادن وآثاره غير المباشرة إلى الحد من نمو الإنتاج في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث بلغ ذلك النمو ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦,٢ في المائة التي سُجلت في عام ٢٠٠٨. وأعاق انخفاض الإنتاج الزراعي نمو الناتج المحلي الإجمالي في إريتريا، حيث بلغ ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي لمدغشقر بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات المدنية هناك وكان أداؤه أسوأ من سيشيل، التي انخفض فيها النشاط الاقتصادي بنسبة ٧ في المائة يُعزى جزئياً إلى الأداء الضعيف لقطاع الخدمات. وأدت الآثار التي خلفها تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى تساؤل آفاق انتعاش اقتصاد كينيا في أعقاب أعمال العنف التي شهدتها البلد عقب الانتخابات. وانتعش الناتج المحلي الإجمالي لكينيا على نحو متقطع فقط، إذ إنما بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١١ - وقد تأثر شمال أفريقيا بالركود الاقتصادي العالمي، وإن كان ذلك على نحو معتدل، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد عكس هذا المجموع الكلي للمنطقة دون الإقليمية إلى حد كبير المرونة الكبيرة لاقتصاد مصر واقتصاد المغرب، حيث توسع الأول بنسبة ٤,٧ في المائة بينما توسع الثاني بنسبة ٥,٢ في المائة، وذلك بفضل مجموعة من الحوافز المالية والنقدية الجريئة التي وفّرها البلدان. وسجلت اقتصادات أخرى في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة أو أقل بسبب اختلاف العوامل في كل بلد بعينه. وتباطأ اقتصاد ليبيا واقتصاد الجزائر على نحو حاد في عام ٢٠٠٩، بما نسبته ٢,٥ في المائة و ٢,١ في المائة على التوالي. وأدى الانخفاض الملحوظ في إنتاج الصناعة التحويلية والنشاط السياحي في تونس إلى تحقيق نمو في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة، بينما أعاق انخفاض إنتاج ركاز الحديد النشاط الاقتصادي في موريتانيا الذي ارتفع بنسبة ١ في المائة. وحقق الاقتصاد السوداني نمواً سريعاً بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. بما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٧,٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف النشاط في قطاع البناء.

١٢ - وعلى الرغم من هبوط نمو الناتج المحلي الإجمالي عموماً في عام ٢٠٠٩ في مختلف أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية، فإنه يمكن مظاهر معينة من الدينامية الاقتصادية في بعض بلدان شمال أفريقيا، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط. فعلى سبيل المثال نما القطاع غير الهيدروكربوني فيها نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، عزّزه جزئياً ارتفاع معدلات الاستثمار العام.

١٣ - وكان تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية على القطاع الحقيقي أشد في أفريقيا الجنوبية من أي منطقة دون إقليمية أخرى. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي في هذه المنطقة انخفاضاً بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٩، يعزى في معظمه إلى انكماش اقتصاد جنوب أفريقيا (-١,٨ في المائة)، وما نتج عن ذلك الانكماش من آثار غير مباشرة على هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد كانت جنوب أفريقيا، نظراً لاندماجها الوثيق في النظم المالية العالمية، من البلدان الأولى في القارة التي تضررت من الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر انزلاق العالم إلى الركود الاقتصادي عن انخفاض حجم الصادرات وطلب القطاع الخاص في ذلك البلد. وأثر هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي على البلدان المجاورة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة مع جنوب أفريقيا والتدفقات المالية منها. فقد سجّل في سوازيلند انخفاضاً في النمو إلى ٠,٤ في المائة، مرده جزئياً إلى تراجع صادراتها إلى جنوب أفريقيا والتدفقات المالية منها. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في ناميبيا بسبب انخفاض منتوجات التعدين في

ليسوتو والانكماش الحاد في قطاع التعدين في ناميبيا. وكان الانكماش الاقتصادي أشد حدة في بوتسوانا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة، بسبب انخفاض إنتاج الماس وأسعاره. وفي أماكن أخرى بالمنطقة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لموريشيوس من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٩، مع تباطؤ إيرادات الصادرات وعائدات السياحة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١٤ - وعلى النقيض من ذلك، انتعش النشاط الاقتصادي في زمبابوي بعد هبوط حاد استمر لفترة طال أمدها. فدخل الناتج المحلي الإجمالي مرحلة إيجابية من النمو بلغت نسبته ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، عزّزه تحسّن السياسات الاقتصادية وتوسع نطاق الائتمانات في سياق تزايد تدفقات رؤوس الأموال واسترداد قابلية السلع الأساسية للتداول النقدي بعد انتهاء فترة التضخم الجامح.

١٥ - وسجلت غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٩ أعلى معدلات النمو الاقتصادي من بين مختلف المناطق دون الإقليمية كافة، بأن تسارعت وتيرة ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي من ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد عكس هذا التطور إلى حد كبير الأداء القوي الذي حققته نيجيريا، التي تعد أكبر بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، حيث نما اقتصادها بنسبة ٦,٧ في المائة بفضل ازدياد إنتاجها النفطي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ والأداء المبهّر لقطاعها غير النفطي. وكان النمو الاقتصادي في عموم بقية أجزاء المنطقة دون الإقليمية معتدلاً. وسجّلت غانا أقوى معدل نمو في ناتجها المحلي الإجمالي (٤,٥ في المائة) بفضل التزايد الملحوظ في أسعار الذهب على الصعيد العالمي وزيادة إنتاجها الزراعي والصناعي. غير أن هذا المعدل كان يمثل انخفاضاً إذا قورن بالمعدلات الكبيرة التي تراوحت ما بين ٦ و ٧ في المائة خلال السنوات الأخيرة.

١٦ - وبدت بوادر التعافي من الأزمة على كوت ديفوار وتوغو وإن كان ذلك بدرجة معتدلة. وبدأ الانتعاش الاقتصادي الواسع النطاق يتشكل في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٩ حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد بنسبة ٣,٧ في المائة، عزّزته زيادة الإنتاج في مجالات الزراعة والنفط والتعدين والخدمات. وساعد تحسّن الحالة السياسية والأمنية هناك في الدفع بعجلة الانتعاش الاقتصادي. كما ارتفع النمو في توغو من ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعلى الطرف الآخر من هذا الطيف، هبط النشاط الاقتصادي في غينيا على نحو حاد في ظل استفحال حالة انعدام الاستقرار السياسي وتراجع عائدات التصدير وكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يبرح المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٨.

ثالثاً - انخفاض معدلات التضخم، ما عدا في بلدان قليلة

١٧ - تراجعت معدلات التضخم في معظم البلدان الأفريقية بفعل مجموعة عوامل متنوعة. وتشمل هذه العوامل النشاط الاقتصادي الضعيف، وهو ما يعني ضمناً وجود ضغوط محدودة على الطلب وانخفاض أسعار النفط وأسعار الأغذية على الصعيد العالمي وجودة المحاصيل الزراعية في بعض أجزاء القارة وتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه الحكومات للمنتجات الغذائية الأساسية. غير أن وتيرة انخفاض معدلات التضخم تلك كانت متباينة.

١٨ - واستقرت زيادة الأسعار بشكل ملحوظ في زيمبابوي عند مستوى صفر في المائة، مما يشكل أقل من المعدل المؤلف من ثلاثة وأربعة أرقام الذي سجّله البلد مؤخراً. وأدى ازدياد الطلب على النقد، والذي عزّزته إعادة إضفاء قابلية التداول النقدي على السلع بعد انتهاء فترة التضخم الجامح إلى أكثر من مجرد التخفيف من الضغوط المحتمل أن ينطوي عليها التضخم المرتبطة بتوسع نطاق منح القروض. وتدنّت معدلات التضخم في الغالبية العظمى لبلدان الجماعة المالية الأفريقية شيئاً ما عن الهدف الرسمي المحدد وهو ٣ في المائة، ومرد ذلك جزئياً إلى تواصل ارتفاع قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، وهي عملة تحظى بسعر تعادل ثابت مقابل اليورو. وبالمثل، انخفض معدل التضخم في جنوب أفريقيا بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط وأسعار الأغذية في الأسواق الدولية، لكنه ظل أعلى من النسبة المستهدفة المتراوححة بين ٣ و ٦ في المائة.

١٩ - وعلى النقيض من ذلك، زادت معدلات التضخم زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٩ في عدد من البلدان، منها أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وزامبيا وغانا، مقارنة بعام ٢٠٠٨ بسبب عوامل تخص كل بلد بعينه، بما في ذلك السيولة المالية الزائدة واهتلاك قيمة العملات و/أو أوجه النقص الناجم عن تأخر استيراد السلع الاستهلاكية. وشهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر زيادة في الأسعار. ومن ناحية إيجابية، تباطأ معدل التضخم الأساسي الذي تُستبعد فيه أسعار الأغذية والطاقة، في عدد من البلدان، منها الجزائر وأوغندا. ويدل هذا جزئياً على تزايد مصداقية المصارف المركزية في توقع معدلات التضخم.

رابعاً - تيسير الشروط النقدية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي

٢٠ - حمل تقلص النشاط الاقتصادي وتراجع الضغوط الناجمة عن التضخم غالبية المصارف المركزية في القارة على تليين مواقفها. فقد قام المصرفان المركزيان لبلدان منطقة

فرنك الجماعة المالية الأفريقية بخفض أسعار الفائدة الرئيسية وبتقليل الشروط المفروضة على الاحتياطات وذلك بغية تضخيم حجم الائتمانات المحلية والتخفيف من آثار الركود العالمي على الأداء الاقتصادي لهذه المنطقة. وبالمثل، خفض المصرفان المركزيان لكل من مصر وجنوب أفريقيا أسعار الفائدة عدة مرات. وحذت حذوهما بلدان الجنوب الأفريقي التي ترتبط عملاتها براند جنوب أفريقيا كلياً أو جزئياً بحيث أدرجت في سياساتها النقدية تدابير ترمي إلى التصدي لتقلبات الدورة الاقتصادية.

٢١ - وفي أعقاب تشديد الشروط النقدية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، شرعت نيجيريا أيضاً في تخفيف شروط سياستها النقدية. فقد أسهم إنقاذ خمسة مصارف متأزمة وتستحوذ مجتمعة على ثلث إجمالي الأصول المصرفية، في عكس اتجاه هذا المسار. ولوحظت تطورات مماثلة أيضاً في جمهورية تنزانيا المتحدة التي قام مصرفها المركزي بتقديم المساعدة إلى بعض المصارف التجارية التي كانت تواجه مشاكل تتعلق برصيد حساباتها. وواجهت بلدان أخرى، ولا سيما إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مشكلة السيولة الزائدة لديها لسبب رئيسي تمثل في محدودية التنسيق بين الخزانة والمصرف المركزي.

خامسا - تدهور الأرصد المالية في غالبية البلدان الأفريقية في عام ٢٠٠٩

٢٢ - تدهورت في المتوسط الأرصد المالية في الكثير من بلدان أفريقيا. وقد حسد هذا التطور تضافر عاملين اثنين تمثلان في زيادة أو اطراد الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات الحكومية في العديد من البلدان، في ظل تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض المساعدات الخارجية وتشديد شروط منح القروض على الصعيد العالمي. وعكست مرونة الإنفاق العام تكاثر برامج الحوافز المالية في القارة، والتي نُفذت في معظم الحالات في إطار تدابير الإنفاق بدلاً من أن تُنفذ عن طريق تدابير تستند إلى الإيرادات.

٢٣ - واتخذت جنوب أفريقيا سلسلة تدابير تستهدف تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية وتوسيع نطاق نظم شبكات الأمان الاجتماعي في محاولة لدعم الطلب المحلي في مواجهة انخفاض النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الطويل الأجل وإمكانات توفير فرص العمل.

٢٤ - وبالمثل، بدأ الأخذ بحوافز مالية تقديرية موجهة لبرامج الاستثمار العام الرئيسية في الجزائر والرأس الأخضر ومصر ورواندا من أجل تذليل العقبات التي تواجه بناء الهياكل الأساسية الذي أعاق تحقيق النمو. وقررت إثيوبيا أيضاً، في إطار ميزانيتها للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تخفيف القيود المشددة على الإنفاق العام التي كانت قد وضعتها في العام السابق. وجرى تنفيذ حوافز مالية إضافية من خلال الميزانية التكميلية لعام ٢٠٠٩ في

بور كينا فاسو وتونس. وأدى ازدياد الإنفاق في المجالين الأمني والإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة أجور موظفي المؤسسات العامة في غانا وسوازيلند إلى مرونة في إنفاق هذه البلدان.

٢٥ - وعلى الرغم من مرونة الإنفاق العام، أسفرت أوجه العجز في تحصيل الرسوم الجمركية بسبب تدني الواردات وانخفاض الإيرادات الضريبية الناتج عن ضعف النشاط الاقتصادي، إلى انخفاض الإيرادات الحكومية. وكان من نتائج ذلك أن زاد العجز المالي.

٢٦ - وفي ظل تراجع التمويل الخارجي، بات يُعتمد اعتماداً متزايداً على المصادر المحلية لسد أوجه العجز المالي المتفاقم، سواء عن طريق عمليات سحب الودائع الحكومية من المصارف المركزية أو بالافتراض من المصارف المركزية. ولم تتوافر لدى البلدان التي اعتمدت ميزانيات متوازنة تضع بموجبها حداً أقصى على الإنفاق ليعادل الموارد المحلية والخارجية المتاحة، الفسحة المالية الكافية للتصدي للركود الاقتصادي.

سادسا - ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في معظم بلدان القارة

٢٧ - سجلت معظم بلدان أفريقيا ارتفاعاً في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وقد انطبق ذلك إلى حد كبير على البلدان التي لديها نظم أسعار صرف ثابتة، بما في ذلك بلدان منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية والجمهورية العربية الليبية والرأس الأخضر والبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة نسبياً. وبالعكس، سُمح لمعظم البلدان التي انخفضت فيها قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومنها السودان مثلاً، بتخفيض قيمة أسعار الصرف الإسمية للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على أرصدها من احتياطات العملات الأجنبية و/أو لتعزيز قدرة صادراتها على التنافس. وكانت هذه البلدان في معظمها بلداناً لديها نظم أسعار صرف عائمة أو نظم تعويم موجهة.

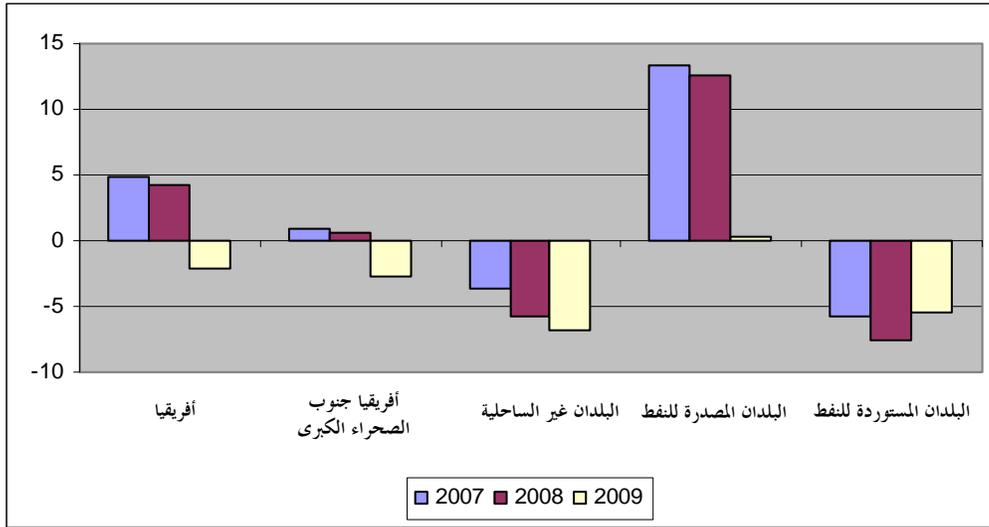
سابعا - تدهور أرصدة الحسابات الجارية في غالبية بلدان القارة

٢٨ - تحوّل الحساب الخارجي لأفريقيا من حساب فائض في ٢٠٠٨ (أي ٤,٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي) إلى حساب عجز في عام ٢٠٠٩ (أي -٢,٢ في المائة من ذلك الناتج)، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض عائدات الصادرات بوتيرة أسرع من الواردات. غير أن هذا الرقم التجميعي يخفي أوجه تفاوت في فئات البلدان المحددة هيكلية (الشكل الثالث). وسجلت البلدان المصدرة للنفط، كمجموعة واحدة، حالات عجز أقل من ذلك (بنسبة -٠,٣ في المائة) بينما سجلت البلدان المستوردة للنفط عجزاً (بلغ -٥,٤ في المائة). كما سجلت البلدان الأفريقية غير الساحلية حالات عجز في حساباتها الجارية

(٦,٨ في المائة) تفوق عجز غيرها من البلدان وذلك بسبب عجز أكبر من ذلك بكثير في حسابات خدماتها الذي يعكس ارتفاع تكاليف النقل التي تتكبدها والصعوبات التي تعترض قدرة سلعتها وخدماتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

الشكل الثالث

رصيد الحساب الجاري في أفريقيا حسب الفئة للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: العمليات الحسابية للجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات وحدة التحريات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ملاحظة: باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وغينيا وغينيا - بيساو والصومال.

٢٩ - ولا يتضح تدهور موازين الحسابات الجارية أكثر مما يتضح في البلدان المصدرة للنفط. فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع كبير في حصائل التصدير، الأمر الذي لم يُستعص عنه بانخفاض أعباء واردات هذه البلدان بسبب تدي أسعار النفط وأسعار الأغذية وتقلص الطلب على السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية. ومن ثم فقد تدهورت الحسابات الجارية حيث انخفضت الفوائض في كل من غابون والجمهورية العربية الليبية ونيجيريا أو أنها تحولت من فوائض إلى عجز مالي على غرار ما حدث في الجزائر وأنغولا وغينيا الاستوائية. وبالمثل، سجلت بوتسوانا المستوردة للنفط والغنية بالمعادن تقلصا حادا في صادراتها من الماس وغيره من المعادن، وضعفا في صادراتها من الخدمات، الأمر الذي أدى إلى انزلاق ميزان حسابها الجاري من فائض بلغت نسبته ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨

إلى عجز بنحو ٦, ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من انخفاض الواردات بفعل انخفاض أسعار النفط وأسعار الأغذية، اتسع نطاق أرصدة الحسابات الجارية في عدد من البلدان المستوردة للنفط التي سجلت عجزاً مزمناً في حساباتها الجارية بما في ذلك الرأس الأخضر وإثيوبيا وزمبابوي والنيجر. وقد نجم ذلك عن انخفاض عائدات التصدير والتحويلات المالية وعائدات السياحة. وعلى العكس من ذلك، تقلص العجز في الحسابات الجارية لعدد من قليل من البلدان بسبب مجموعة مختلفة من العوامل تشمل مرونة التحويلات المالية، وإيرادات السياحة في تونس والاندكماش الشديد في حجم واردات كل من كينيا وجنوب أفريقيا وازدهار عائدات تصدير الذهب في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ومالي.

٣٠ - وكان من نتائج الانخفاض الحاد في التدفقات المالية وانخفاض قيمة أسعار الصرف الإسمية أن لجأ بعض البلدان إلى استخدام احتياطات القطع الأجنبي الضخمة استخداماً واسع النطاق لسد العجز المتزايد في حساباتها الجارية. غير أن مراكز تلك البلدان من حيث احتياطياتها الأجنبية، ظلت قوية في العديد منها مثل مصر وزامبيا، ويعزى ذلك جزئياً إلى حقوق السحب الخاصة التي منحها إياها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة.

٣١ - وتقدم البيئة الراهنة إلى البلدان احتياطات محدودة أو متضائلة من العملات الأجنبية تنطوي على جملة من التحديات الصعبة. فقد يحمل تشديد الشروط المفروضة على حصول هذه البلدان على التمويل الخارجي على خفض وارداتها من السلع الوسيطة والإنتاجية ومن الأدوية، مما يؤدي إلى تقليل إمكانيات النمو الطويل الأجل وتعطيل عجلة التقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

ثامنا - الاتجاهات الحديثة في التنمية الاجتماعية في أفريقيا

٣٢ - يعترف هذا التقرير بأن الفئات الضعيفة، التي تشمل كبار السن، والأيتام والأطفال الضعفاء، والشباب، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، واللاجئين، والمشردين داخلياً، والمهاجرين، والفقراء، هي فئات محرومة اجتماعية وأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية، ولذلك فهو يستعرض الحالة التي بلغت تنميتها الاجتماعية. وتعاني المرأة في هذه الجماعات أكثر من غيرها من الصدمات المرتبطة بالكوارث الاقتصادية والاجتماعية والتراعات. ويستعرض التقرير، على وجه الخصوص، العوامل التي أثرت في وصول هذه الفئات المستضعفة إلى الغذاء والتعليم والعمل والصحة.

حجم الفئات الضعيفة الناتج عن النمو الطبيعي للسكان

٣٣ - ما فتئ حجم الفئات المستضعفة يتزايد. بمرور الوقت نتيجة النمو الطبيعي للسكان (انظر الجدول). وما انفك عدد السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يتزايد من جراء عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تزيد حالات الإصابة بالفيروس من قبيل الوصم، وانعدام المساواة بين الجنسين، والفقر، وتعدد الزوجات، وتوارث الزوجات، و"الجنس الجاف"، وتعاطي المخدرات والكحول، والتنقل، والأمراض المنقولة جنسيا، والحرب، والعنف ضد المرأة (Karl و Inungu، ٢٠٠٦). ويرجع تزايد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة إلى عدة أسباب، أهمها الاضطرابات المدنية والحروب المستمرة؛ وارتفاع معدلات الأمية؛ ونقص التغذية وسوء التغذية؛ والأمراض السارية؛ وضعف الخدمات الصحية؛ وتدني مستوى المساعدة والخدمات الاجتماعية؛ والحوادث والعنف العائلي؛ وتدني الظروف الاقتصادية في معظم البلدان؛ والشيخوخة والجوائح والكوارث الطبيعية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥).

عدد السكان من الفئات الضعيفة في أفريقيا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨

الفئة	السكان (بالآلاف)		النسبة المئوية من مجموع السكان
	٢٠٠٥	٢٠٠٨	
كبار السن ^(أ)	٤٧ ٨٤٢	٥٦ ١٢٤	٥,٧
الشباب ^(ب)	١٨٩ ١٥٧	٢٠١ ٥٦٢	٢٠,٤
الأشخاص ذوو الإعاقة ^(ب)	٩٠ ٥٩٠	٩٨ ٧٠٠	١٠,٠
المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ^(ج)	٢٠ ٤٠٠	٢٢ ٠٠٠	٢,٢
الأيتم من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ^(ج)	٦ ٥٠٠	١١ ٦٠٠	١,٢
اللاجئون ^(د)	٢ ٧٤٨	٢ ١٠٦	٠,٢
المشردون داخليا ^(هـ)	١١ ٨٠٠ ^(د)	١١ ٦٠٠ ^(د)	١,٢
مجموع عدد سكان أفريقيا ^(ح)	٩٠٥ ٩٠٠	٩٨٧ ٠٠٠	١٠٠,٠

- (أ) قاعدة بيانات المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٩.
(ب) بناء على افتراض أن ١٠ في المائة من السكان يعانون من إعاقات.
(ج) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٩.
(د) قاعدة البيانات الإحصائية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٩.
(هـ) قاعدة بيانات مركز رصد التشرذ الداخلي.
(و) تتعلق هذه التقديرات بـ ٢١ بلدا.

(ز) تتعلق هذه التقديرات بـ ١٩ بلدا.

(ح) صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٩.

٣٤ - واستمر عدد اللاجئين في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) في الانخفاض للسنة الثامنة على التوالي، بعدما كان قد بلغ ٣,٤ ملايين شخص في عام ٢٠٠٠ (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٩). ويعزى ذلك إلى نجاح عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم في أنغولا وبوروندي وجنوب السودان. غير أن تجدد النزاعات المسلحة وانتهاك حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٨ أديا أيضا إلى تدفق اللاجئين من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال، وفقا للمفوضية (٢٠٠٩).

٣٥ - ويعيش في أفريقيا أكبر عدد من المشردين داخليا (أي الأشخاص المشردون داخل بلدهم) في العالم، حيث وصل إلى ١١,٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٨ في ١٩ بلدا (مركز رصد التشرّد الداخلي، ٢٠٠٩). وثمة ثلاثة بلدان تعاني من أكبر عدد من حالات التشرّد الداخلي هي السودان (٤,٩ ملايين شخص) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٣ مليون شخص) والصومال (١,٤ مليون شخص). وتشمل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء التشرّد الداخلي النزاعات المسلحة، وانتشار العنف، والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، وفي بعض الأحيان انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ويُتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مزيد من التشرّد الداخلي. وتشير أحدث النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى احتمال زيادة تواتر وحجم الكوارث المرتبطة بالمناخ، كالفيلضانات أو الأعاصير أو التصحر أو حتى "غرق" الامتدادات الأرضية نتيجة للاحترار العالمي، مما سيؤدي إلى زيادة تشرّد عدد لا متناه من الأشخاص (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

٣٦ - وثمة فئة أخرى معرضة لصدمات تقلب الدخل تتكون من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وتشير تقديرات حديثة إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها وغربها بلغت ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٥ بينما وصلت إلى ٣ في المائة في شمال أفريقيا، باستخدام الخط الدولي الجديد للفقر الذي يعادل ١,٢٥ دولار في اليوم (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩). وتزيد هذه النسبة على ٤٠٠ مليون شخص. كما تشمل هذه الفئة من الفقراء معظم الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة المشار إليها في الجدول.

٣٧ - وتشكل النساء أغلبية أفراد الفئات الضعيفة. فهن يمثلن ٥٥ في المائة من كبار السن، و ٥٠ في المائة من اللاجئين، و ٥١ في المائة من المشردين داخليا، و ٥٠ في المائة من شباب أفريقيا، و ٦٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وغالبية الفقراء (مصادر مختلفة تشمل قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٩؛

ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٩؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٩). وتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر الذي يسببه الأثر السلبي المترتب على الأزمة الاقتصادية والغذائية، لذا فإنهن يزددن فقراً. ولذلك من المهم أن تتبع البلدان الأفريقية سياسات وبرامج إنمائية شاملة وتراعي الاعتبارات الجنسانية على وجه الخصوص من أجل تحسين التنمية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

العوامل الداخلية والخارجية التي تقيد حصول الفئات الضعيفة على الغذاء

٣٨ - تواجه الفئات الضعيفة صعوبات كبيرة في الحصول على الغذاء وضمان الأمن الغذائي. ونظراً لانعدام تحويلات الدخل الحقيقية والإعانات الغذائية ومراقبة الأسعار في العديد من البلدان، ينتقل هذا العبء ليقع على عاتق السكان. وتعاني الفئات الضعيفة، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والفقراء، أكثر من غيرها من ارتفاع أسعار الغذاء بسبب هزلة مداخيلها. أما المشردون داخليا فيعانون معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي لأن غياب الأمن، في حالات النزاع، يعوق وصول الوكالات الإنسانية الساعية إلى تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأخرى إلى مقاصدها (انظر الإطار).

أمثلة على انعدام الأمن الغذائي في أوساط المشردين داخليا

أشارت تقديرات الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧، إلى أن ٥٦٦ ٠٠٠ شخص من أصل ٤,١ ملايين من الأشخاص المتضررين بالنزاع، في منطقة دارفور في السودان، لا تصلهم المساعدة الإنسانية. ولذلك تخطت مستويات سوء التغذية في صفوف المشردين داخليا عتبة الطوارئ المتعلقة بسوء التغذية الحاد العام، وبلغت معدلات سوء التغذية عند الأطفال في عام ٢٠٠٧ مستويات الطوارئ للمرة الأولى خلال ثلاث سنوات. وساءت حالة وصول المنظمات الإنسانية إلى مقاصدها خلال عام ٢٠٠٧، حيث لم تصل المساعدة الملحة إلى متناول ٧ ملايين مشرد داخليا.

ويقيد انعدام الأمن في الصومال وصول المساعدة الإنسانية تقييدا شديدا، مما يجعل من الصعب توفير المعونة الغذائية وسائر أشكال المساعدة المخصصة لإنقاذ حياة المشردين داخليا. وتفتقر مخيمات المشردين داخليا إلى المرافق الأساسية مثل المدارس والرعاية الصحية والماء والصرف الصحي، مما يؤدي إلى اتساع رقعة سوء التغذية الحاد والإسهال. وأظهرت دراسة استقصائية، أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في أوساط السكان المشردين داخليا في أفغوي وميركا في الصومال، مستويات حرجة من سوء التغذية في منطقة يواجه فيها أصلا ١٥ في المائة من

الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ارتفاع احتمالات التعرض للمجاعة. أما في كوت ديفوار، فقد ظلت معدلات سوء التغذية مرتفعة، ولا سيما في المناطق غير الساحلية والأماكن التي تحول فيها الحواجز الطرقية ومراكز التفتيش دون حرية التنقل.

المصدر: انظر مركز رصد التشرذ الداخلي (٢٠٠٨) ومركز رصد التشرذ الداخلي (٢٠٠٩).

٣٩ - وقد ألقى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على عاتق كبار السن بمسؤولية رعاية أبنائهم المرضى وتنشئة أحفادهم عندما يموت أولئك الأبناء. وقد حُددت الأسر المعيشية التي يتولاها كبار السن وتتكفل بالأيتام باعتبارها معرضة بشدة بالغة لخطر انعدام الأمن الغذائي (Mugi و Onyango-Ouma، ٢٠٠٩؛ و Makiwane و Kwizera، ٢٠٠٧؛ و Adato و Bassett، ٢٠٠٨). وتواجه هذه الأسر المعيشية صعوبات في إنتاج الغذاء بسبب قلة اليد العاملة وأسباب أخرى ومن ثم فهي تعاني من ارتفاع مستويات سوء التغذية فيها.

٤٠ - وأخيراً، تساهم فترات الجفاف وكثرة تواتر الكوارث الطبيعية من جراء تغير المناخ في زيادة انعدام الأمن الغذائي لملايين الأفارقة. وتشتد الآثار الضارة المترتبة على الجفاف وسائر الجوائح الطبيعية على الفئات الضعيفة تحديداً مثل المسنين وذوي الإعاقة، التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى رأس المال البشري و/أو القدرة الضروريين لمواجهة تلك الظروف، فضلاً عن افتقارها إلى المؤهلات البدنية.

تعرض الفئات الضعيفة للإجحاف في الحصول على التعليم

٤١ - رغم أن أفريقيا تحرز تقدماً نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، لا يزال ٤٦ مليون طفل من الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة الابتدائية لم يلتحقوا بالمدارس بعد في شرق أفريقيا وجنوبها ووسطها وغربها (اليونيسيف، ٢٠١٠). كما أن التقدم الملحوظ تجاه تعميم التعليم لم ترافقه مكاسب متكافئة في معدلات إكمال الدراسة. وتشمل جماعات الأطفال المحددة ممن يرجح أكثر ألا يلتحقوا بالمدارس أو ألا يُتموا مرحلة التعليم الابتدائي كاملة الفئات التالية: أطفال الشوارع، والأطفال ذوو الإعاقة، والعمال الأطفال، والأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع كالأطفال المشردين داخلياً، وأطفال الأسر الفقيرة، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والمهمشة، والأطفال الأيتام من جراء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أو المصابين به (معهد اليونيسكو للإحصاء، ٢٠٠٥). وعدد الفتيات غير المتحقات

بالمدارس أكبر مقارنة بالفتيان، ومن المرجح ألا يلتحقن أبداً بالمدارس أكثر بكثير مما هو حال الفتيان (اليونسكو، ٢٠١٠). وأكبر عاملين يؤديان إلى الاستبعاد هما حالات الأزمات والتراعات وعدم اتخاذ إجراءات تستجيب لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة (المرجع نفسه). ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم الابتدائي في البلدان المتضررة بالتراعات، وثلثهم أطفال ذوو إعاقة. ويشكل هؤلاء إلى حد بعيد الفئة الوحيدة التي من الأرجح ألا تلتحق بالمدارس. وثمة عامل آخر هام من عوامل الاستبعاد هو أن عدداً قليلاً فقط من البلدان الأفريقية يوفر التعليم الابتدائي المجاني، بما في ذلك دفع الرسوم الدراسية وتوفير الزي المدرسي والكتب الدراسية. ويؤثر ذلك تأثيراً شديداً في الأسر المعيشية المحدودة الموارد. وإضافة إلى ذلك، فمن السمات المميزة للتعليم الابتدائي في أفريقيا أن الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة الثانوية يلتحقون بالمدارس الابتدائية. وهذه السمة نذير قلق خاص في حالة الأطفال المهمشين، لأنها تزيد ضغط الأقران والأسر الذي يدفعهم إلى عدم إتمام الدراسة والدخول إلى سوق العمل قبل إكمال المرحلة الدراسية.

٤٢ - وتشهد أفريقيا ارتفاعاً مخيفاً في عدد الأطفال والشباب الذين لا يلتحقون بالمدارس الثانوية. غير أن التعليم الابتدائي والثانوي هو المنطلق لتكوين مستوى أساسي من رأس المال البشري. ويؤدي تدني مستوى التعليم الذي يتم بلوغه إلى استمرار دوامة الفقر من جيل إلى جيل ويحد من إمكانات فرص الحصول على العمل اللائق.

٤٣ - ولكي يكون الشباب الأفارقة قادرين على المنافسة وتكون لديهم فرصة الحصول على العمل اللائق، لا بد لهم من الحصول على المعارف والمهارات من خلال مستويات أعلى من التعليم والتدريب التقني والمهني. بيد أن المشاركة العامة في التعليم العالي هزيلة جداً في القارة. ذلك أن ٦ في المائة فقط من الفئة العمرية التي بلغت سن التعليم العالي كانت مسجلة في مؤسساته في عام ٢٠٠٧ في أفريقيا، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ نسبة ٢٦ في المائة (معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠٠٩). أما الأشخاص المتمون إلى الفئات الضعيفة، فقلة قليلة منهم تستطيع الحصول على تعليم أعلى، وهو ما يعزى أساساً إلى انعدام الموارد اللازمة لدفع الرسوم المدرسية.

٤٤ - ومن المهم أن توضع السياسات العامة الرامية إلى تحسين إمكانية وصول أفقر الفئات وغيرها من الفئات الضعيفة إلى جميع مستويات التعليم ضمن قائمة الأولويات. وينبغي تصميم النهج العامة المتبعة في "استهداف" غير المتحققين بالمدارس وفقاً لاحتياجات الفئات المهمشة، وتذليل العقبات التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس، واعتماد تدابير متعددة القطاعات شاملة للجميع. وتتضمن بعض السياسات التي أثبتت فعاليتها في بعض البلدان

إلغاء الرسوم الدراسية؛ وبناء المدارس في المناطق التي تشهد نقصا في عدد المدارس؛ واعتماد برامج التغذية المدرسية؛ ودعم مشاركة الفتيات وتشجيعهن على إكمال تعليمهن؛ واتخاذ إجراءات إيجابية؛ وتوفير تعليم شامل للجميع؛ وتعزيز توظيف المدرسين (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٠). وهذا أمر أساسي لكفالة إقرار حق كل فرد في التعليم.

إمكانية استفادة الفئات الضعيفة من فرص العمل محدودة

٤٥ - تواجه النساء والشباب والمعوقون والمسنون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والمهاجرون والفئات الضعيفة الأخرى تحديات خاصة في الحصول على عمل لائق. فمعظم هؤلاء ينتهي بهم المطاف إلى ما تسميه منظمة العمل الدولية العمالة السريعة التأثر (وتشمل العاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها أو العاملين لحسابهم الخاص أو العمالة الموسمية أو العاملين في القطاعات غير الرسمية والمشاريع التجارية الصغيرة الذين يتقاضون أجورا زهيدة)، والتي تتميز بعدم الاستقرار الوظيفي وانخفاض الأجور والإنتاجية. ويواجه الشباب التحدي المتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، ويرجع ذلك أساسا إلى قلة الخبرة والتدريب المطلوبين. ولا يستطيع المعوقون الحصول على وظائف لائقة بسبب التمييز والافتقار إلى التدريب المناسب وغياب التسهيلات الخاصة بالمعوقين في المباني. ويواجه المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عراقيل كبيرة في إيجاد عمل والحفاظ عليه، حتى قبل أن يقعدهم المرض، وذلك بسبب الوصم الاجتماعي والتمييز.

٤٦ - ومن الأبعاد الهامة الأخرى للمشاركة الاقتصادية للفئات الضعيفة الحصول على الموارد الإنتاجية مثل التسهيلات الائتمانية والأدوات التكنولوجية والمعلومات والأراضي والأصول الأخرى لتمكينها من إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل. غير أن الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة لا يستطيعون الحصول على هذه الموارد، وهو ما يؤثر على قدرتهم على الخروج من دائرة الفقر.

٤٧ - ومن الواضح أنه حتى قبل بداية الأزمة الاقتصادية، كانت فرص العمل والموارد الإنتاجية المتاحة للفئات الضعيفة محدودة. وبما أن معظم هؤلاء يعملون في وظائف غير مستقرة، وغير مشمولة كما ينبغي بشبكات الأمان الاجتماعي، فإنهم أكثر تأثرا بالأزمة. ومن المرجح أن يتضرر أيضا العمال الأكبر سنا الذين خرجوا من سوق العمل لأن لديهم فرصا أقل لتأمين وظيفة بعد خسارة أخرى (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩). ومن المرجح أن تقوم الحكومات بخفض الإنفاق العام على البرامج التي تعمل على تحسين فرص العمل للفئات الضعيفة مثل المعوقين أو الشباب. والعمال المهاجرون هم الأكثر

تضررا خلال فترات الركود الاقتصادي لأن القطاعات التي يعملون فيها، مثل البناء والصناعات التحويلية وخدمات الضيافة، معرضة بشكل كبير لإجراءات خفض العمالة. ومن المهم أن تقوم الحكومات باعتماد أو تعزيز تدابير محددة لتعزيز فرص العمل للأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة.

المشاكل المتصلة بحصول الفئات الضعيفة على خدمات الرعاية الصحية

٤٨ - ثمة أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية تعوق إمكانية حصول الفئات الضعيفة على خدمات الرعاية الصحية. ففي كثير من البلدان، تبقى الهياكل الأساسية المادية في المجال الصحي محدودة في المناطق الريفية والنائية. وفي حالات النزاع، يؤدي تدمير الهياكل الأساسية المادية، بما في ذلك الطرق والمرافق الصحية والتعليمية، إلى زيادة انعدام الأمن الشخصي، ويؤدي تقليص عدد الموظفين وحجم الإمدادات في مجال الخدمات الاجتماعية إلى زيادة احتمال عدم تمكن الفئات الضعيفة، مثل المشردين واللاجئين، من الاستفادة من الخدمات الصحية. وكبار السن بحاجة إلى مساعدة صحية أكبر فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية والأمراض المزمنة والتنكسية والعقلية، والمشاكل المتصلة بالإعاقة. وتتطلب هذه الحالة وجود خدمات متخصصة وأخصائيين، وهو أمر ليس من السهل توفيره للأعداد المتزايدة من المسنين.

٤٩ - وتظهر نتائج دراسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا حققت في مدى التفاوت في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية في مجموعة من البلدان الأفريقية - هي إثيوبيا وتشاد وزامبيا والسنغال وغانا والكاميرون وكينيا ومصر والمغرب وملاوي - من خلال تحليل الدراسات الاستقصائية السكانية والصحية، وجود فوارق كبيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وذلك نتيجة التفاوت في الدخل، والبعد عن مرافق الرعاية الصحية، وموقع المنطقة الريفية/الحضرية المعنية في جميع البلدان التي شملتها الدراسة (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٨). وتتجلى هذه الفوارق في أوضح صورها في المساعدة على الولادة، وهي خدمة أساسية تمكن من الحد من وفيات الأمهات بما يتماشى والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. ففي مصر، على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة الفرق المطلق بين أغنى ٢٠ في المائة وأفقر ٢٠ في المائة من السكان نحو ٤٣ في المائة. وفي غانا، عام ٢٠٠٣، بلغت نسبة الفرق المطلق بين المجموعتين ٧٠,٥ في المائة (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٨). وهذه الفوارق التي تظهر على مستوى الحصول على خدمات الرعاية الصحية تتكرر أيضا في مجال توفير المياه والصرف الصحي.

٥٠ - وعموماً، فإن المسنين والمعوقين يحتاجون إلى خدمات صحية تلي احتياجاتهم الخاصة الناجمة عن الأمراض والعلل المرتبطة بسن الشيخوخة أو تلك التي تؤثر على المعوقين. وعلى سبيل المثال، فالأشخاص المقعدون يحتاجون إلى مرافق مجهزة بتسهيلات خاصة بالمعوقين، وهي تسهيلات غير موجودة في معظم البلدان الأفريقية. والتأهيل هو أيضاً من الخدمات الصحية المهمة لهاتين الفئتين الضعيفتين اجتماعياً. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى وضع سياسات تكفل سبلاً خاصة لجميع الفئات الضعيفة للحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الحصول على خدمات طبية مجانية أو مدعومة.

تاسعا - انتعاش اقتصادي عام ٢٠١٠، لكنه معرض لمخاطر الهبوط

٥١ - من المتوقع أن يتحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا عام ٢٠١٠ وينمو بنسبة ٤,٨ في المائة. غير أنه نظراً لوجود مخاطر كبيرة، يمكن لمعدل النمو في أفريقيا عام ٢٠١٠ أن يتراوح بين ٤,٢ في المائة و ٥,٤ في المائة^(١). وحتى في إطار السيناريو الأكثر تفاؤلاً، فإن وتيرة الانتعاش تظل أقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق تحسن ملموس في الأوضاع الاجتماعية في أفريقيا.

٥٢ - وسيكون الانتعاش المتوقع في النمو الاقتصادي مدعوماً بعوامل محلية ودولية. فالانتعاش المتوقع أن يشهده الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأفريقية الموجهة للتصدير وإلى ارتفاع أسعارها، وخاصة المعادن والهيدروكربونات والخدمات. وستزيد أيضاً التدفقات الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات في حافظات الأسهم. وعلى الجبهة الداخلية، يُتوقع أن تستمر مختلف الحوافز المالية والنقدية التي اعتمدها العديد من الحكومات في القارة في دعم الطلب المحلي، الذي سيستفيد أيضاً من انخفاض أسعار الفائدة نسبياً.

٥٣ - ومن المتوقع أن تظل منطقة غرب أفريقيا المنطقية دون الإقليمية الأسرع نمواً (٤,٦ في المائة) للسنة الثانية على التوالي، يليها شرق أفريقيا (٤,٤ في المائة) وشمال أفريقيا (٤,٨ في المائة) ووسط أفريقيا (٤,٦ في المائة) وأفريقيا الجنوبية (٣,٨ في المائة). غير أن أفريقيا الجنوبية تشهد أقوى انتعاش اقتصادي. فجنوب أفريقيا ستشكل القوة الدافعة للنمو،

(١) التوقعات الفاصلة للناتج المحلي الإجمالي هي عبارة عن سلسلة من القيم التي تتوقع فيها أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، مع بعض الاحتمالات. ويُحتسب نطاق ثقة يبلغ ٩٥ في المائة باستخدام الصيغة التالية: $\pm 1,96 \cdot \sigma_p$ ، حيث g_p هو معدل النمو المتوقع و σ_p هو الانحراف المعياري المصحح. ويُحتسب الانحراف المعياري المصحح على أساس الأخطاء الواردة في توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واستخدمت طريقة ذاتية لتصحيح الانحياز المحتمل في بعض العينات.

وذلك بفعل ارتفاع مستوى الإنتاج في قطاع التعدين، إلى جانب دينامية جديدة في قطاع الخدمات، وخاصة في مجال السياحة، علاوة على بطولة كأس العالم لكرة القدم.

٥٤ - ومن المتوقع أن يستمر انخفاض متوسط التضخم في أفريقيا في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ كبير في ارتفاع الأسعار في البلدان التي سجلت معدلات تضخم في خانة العشرات عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من توقع ارتفاع أسعار الغذاء والنفط، فإن معدلات التضخم ستخف في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وكينيا، مدعومة بالتشديد التدريجي المتوقع للسياسة النقدية و/أو الانخفاض المحدود لأسعار صرف العملات. وفي المقابل، فإن الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب ستؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار السلع غير التجارية، وهو ما سيرفع معدلات التضخم في أنغولا وجمهورية الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية، في حين أن استمرار انخفاض قيمة العملات و/أو العملة المتزايدة لنسب العجز المالي سيزيد من ارتفاع معدلات التضخم العالية في غينيا وموريتانيا أو يحافظ عليها.

٥٥ - غير أن هذه التوقعات تبقى معرضة لمخاطر الهبوط، وهي مخاطر مرتبطة بنقاط ضعف هيكلية في الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما اعتمادها المفرط على الصادرات من السلع الأولية والمنتجات المنخفضة القيمة المضافة. ومن شأن انتعاش الاقتصاد العالمي بوتيرة أبطأ من المتوقع، و/أو العودة إلى الركود و/أو ظهور أزمة مالية عالمية أخرى أن يؤدي إلى تراجع الطلب على الصادرات الأفريقية وانخفاض أسعارها، وانخفاض إيرادات السياحة، وإضعاف الأسواق المالية المحلية، وتقليص الائتمانات والاستثمارات المحلية، والحد من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية إلى القارة. كما أن تدهوراً شديداً في الظروف المناخية من شأنه أن يقلص الإنتاج الزراعي، وبالتالي يخفض النمو الاقتصادي في كثير من البلدان. وأخيراً، فإن أي تدهور غير متوقع في الأوضاع السياسية والأمنية قد يضعف آفاق النمو في بعض البلدان، ولا سيما في البلدان التي تجري فيها انتخابات عام ٢٠١٠.

عاشراً - الخاتمة والتوصيات

٥٦ - لم تسلم أفريقيا من الركود الاقتصادي العالمي الأخير. فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ككل بصورة ملحوظة، وكانت لذلك آثار سلبية على العمالة، وبصفة أعم، على الأوضاع الاجتماعية في جميع أنحاء القارة. لكن يبدو أن القارة صمدت أمام الصدمة على نحو أفضل من ذي قبل، ويرجع ذلك أساساً إلى الأوضاع الجيدة التي كانت سائدة في البداية. والبلدان التي كان أداءها جيداً هي أساساً تلك التي شهدت نمواً مستداماً أوسع نطاقاً، أي البلدان التي حققت نجاحاً نسبياً في تنويع إنتاجها وقواعد صادراتها.

والنجاح في تأمين معدل نمو مرتفع ومستدام، بما يمكن من إيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائق لعدد السكان العاملين الآخذ في الازدياد، وتحقيق التنمية الاجتماعية على نطاق أوسع، يتوقف إلى حد كبير على النجاح في التنويع الاقتصادي (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٧). وينبغي أن تأتي سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والإصلاحات المؤسسية التي تُصاغ وتُنفذ في أفريقيا، في المرتبة الثانية لهذا الهدف الإنمائي الأعم.

٥٧ - ويشهد انخفاض معدلات التضخم على المصدافية المتزايدة للسياسات النقدية في العديد من بلدان القارة. غير أن هذا الإنجاز لم يلق استجابة ملحوظة تجسدها زيادة الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة التحوّل الاقتصادي وفرص العمل في البلدان الأفريقية. ويمكن معالجة هذا النقص عن طريق كفاءة أن تولى السياسات النقدية اهتماما كافيا للتطورات الحاصلة في القطاع الحقيقي، بما في ذلك النشاط الاقتصادي وفرص العمل، وليس الاهتمام فقط باستقرار الأسعار.

٥٨ - ورغم أن السياسات المالية كانت إلى حد كبير معاكسة للدورات الاقتصادية، فإن ثمة حاجة إلى تحسين فعاليتها. ووضع خطط للحماية الاجتماعية، ولا سيما تدابير محددة الأهداف لتوفير شبكة أمان اجتماعي، يمكن أن يشكّل أحد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك. غير أن هذه التدابير المالية تترتب عليها بعض الآثار من حيث التكاليف. فالاستدامة المالية على المدى الطويل تتطلب أن تسير جهود الإنفاق جنبا إلى جنب مع جهود محلية لتعبئة الموارد ومواصلة جهود المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته المتصلة بالمعونة، ولا سيما لصالح البلدان التي لديها حيز مالي محدود واحتياجات محدودة ومتناقضة من العملات الأجنبية.

٥٩ - والنجاح في تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير لتقليل الاعتماد على السلع الأساسية يتطلب وجود أسعار صرف حقيقية تنافسية. وتواجه البلدان، بغض النظر عن نظام أسعار الصرف الذي تعتمد، التحدي المتمثل في الحفاظ على سعر صرف حقيقي مناسب يكفل القدرة التنافسية للسلع والخدمات التجارية. ورفع مستوى الإنفاق على الهياكل الأساسية ورأس المال البشري وغيرها من الأنشطة المعززة للإنتاجية سيسكّل وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية والتنافسية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٦٠ - ولن يكفي تصحيح سياسات الاقتصاد الكلي إن لم يُستكمل بجهود هيكلية ومؤسسية، بما في ذلك تعزيز القدرات في مجال تنفيذ الميزانية وإعداد التقارير، فضلا عن الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال. كما أن توافق الآراء الذي نشأ عن الاضطراب الذي شهدته مؤخرا الأسواق المالية العالمية يتمثل في أن هناك حاجة إلى تعزيز جهود

الإشراف على رصد السيولة والمخاطر الائتمانية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء التوسع السريع لسوق الائتمانات الخاصة في بعض البلدان.

٦١ - وبشكل أعم، فمن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف التنمية الاجتماعية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضع التنمية الاجتماعية، ولا سيما لصالح الفئات الضعيفة، على رأس الأولويات في خططها الإنمائية. وقد زادت الأزمة الاقتصادية العالمية الحاجة إلى وضع وتعزيز تدابير تكفل إدماج الفئات الضعيفة في الإطار الإنمائي الرئيسي. ومعالجة آثار الصدمات على الفئات الضعيفة أمر أساسي لإعمال حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو حصول الجميع على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل. إذ إن ذلك سيعزز التنمية الاجتماعية ويسهم في تسريع الخطى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المراجع

Adato, M. and L. Bassett (2008). What is the potential of cash transfers to strengthen families affected by HIV and AIDS? A review of the evidence on impacts and key policy debates. Policy brief No. 10. Washington: International Food Policy Research Institute; and Boston: Joint Learning Initiative on Children and HIV/AIDS.

African Union Commission (2005). African Decade of Disabled Persons (1999-2009): concept note. Addis Ababa. Available from: http://africa-union.org/africandecade/concept_note.htm.

Internal Displacement Monitoring Centre (2008). Internal displacement: global overview of trends and developments in 2007. Geneva.

Internal Displacement Monitoring Centre (2009). Internal displacement: global overview of trends and developments in 2008. Geneva.

International Monetary Fund (2009). *Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa*. Washington, D.C.

Inungu, J. and S. Karl (2006). Understanding the scourge of HIV/AIDS in sub-Saharan Africa. *Medscape General Medicine*, vol. 8, No. 4, p. 30.

Joint United Nations Programme on HIV/AIDS and World Health Organization (2009). *AIDS Epidemic Update 2009*. Geneva.

Makiwane, M. and S. A. Kwizera (2007). An investigation of quality of life of the elderly in South Africa, with specific reference to Mpumalanga Province. *Applied Research in Quality of Life*, vol. 8, No. 3, pp. 297-313.

Muga, G. and W. Onyango-Ouma (2009). Changing household composition and food security among the elderly caretakers in rural western Kenya. *Journal of Cross-Cultural Gerontology*, vol. 24, No. 3, pp. 259-272.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (2009). Global trends of refugees, asylum-seekers, returnees, internally displaced and stateless persons. Geneva.

United Nations (2009a). Protection of and assistance to internally displaced persons. 3 August. A/64/214.

_____ (2009b). *The Millennium Development Goals Report 2009*. Sales No. E.09.I.12.

United Nations Children's Fund (2010). *State of the World's Children 2010*. Sales No. E.10.XX.1.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2010). Africa database. New York.

United Nations, Economic and Social Council (2009). Policy responses on employment and the social consequences of the financial and economic crisis, including its gender dimension. Note by the Secretariat. 1 December. E/CN.5/2010/8.

United Nations, Economic Commission for Africa (2008). *Mainstreaming Health Equity in the Development Agenda of African Countries*. Addis Ababa.

_____ and African Union Commission (2007). *Economic Report on Africa*. Sales No. E.07.II.K.1.

_____ (2009). *Economic Report on Africa*. Sales No. E.09.II.K.2.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Institute for Statistics (2005). *Children out of school: measuring exclusion from primary education*. Montreal.

_____ (2009). *Trends in tertiary education: sub-Saharan Africa, fact sheet No. 1*. Montreal.

_____ (2010). *Education for All Global Monitoring Report 2010: Reaching the Marginalized*. Oxford: Oxford University Press.

United Nations Population Fund (2009). *State of World Population 2009*. Sales No. E.09.III.H.1.
